في هذا العدد

لفجر جديد ومستدام

منذ اثنين وثمانين عاما، تتعاقب الاجيال اللبنانية، وبارادة صادقة، لحماية لبنان وصون سيادته وتعزيز وحدته الوطنية للحفاظ على استقلاله، والنهوض به اقتصاديا واجتماعيا وتربويا. ولا يزالون يعملون من اجل مستقبل آمن ومستقر لوطن يحلمون به، بعد ان خَبِروا على ارضه حروبا واحداثا واحتلالات ووصايات وتدخلات خارجية، ساهمت في تقويض سيادته وتفريغ رسالته المميزة في الوَحدة والعيش المشترك، في الحرية الدينية والمساواة في المواطنة، وفي تهميش دوره النموذجي في هذا الشرق وفي العالم.

يتجه الشرق الاوسط الى تغييرات جيو - سياسية، ولبنان ليس بعيدا من تداعياتها في ظل الاطماع التي تراود اسرائيل بأرضه ومياهه منذ العام 1948. وامام الانقسامات بين اللبنانيين، وعدم وضوح الرؤية المشتركة لإخراج لبنان من ازماته وتحييده عن الصراعات التي تهدد مستقبله، تزداد المخاطر على الاستقلال الحقيقي المبني على دولة قادرة على مواجهة الصعوبات والتحديات. فالبلد، لا يزال منذ الاستقلال يدفع اثمانا غالية نتيجة التدخلات الخارجية، ويصارع ابناؤه للبقاء وادراك الوحدة الوطنية ومصلحة الوطن العليا.

في السياق الدولي

تسعى الدول الى رسم استراتيجيات تحدد من خلالها اهدافها الكبرى ومسارات تحقيقها، بما يضمن امنها واستقرارها وتطورها وسيادتها على ارضها. رؤية الدول لا تقتصر على حماية الحدود ورد الاخطار عنها فحسب، بل تنطلق من رؤية متكاملة تشمل الاقتصاد، التعليم، الصحة، البيئة والمناخ، الأمن وقضايا الاتجار بالبشر ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، عدا عن الخطر السيبراني والتهديدات الالكترونية الهجينة اللذين أصبحا يشكّلان أحد ابرز التحديات الامنية في عالمنا الحاضر. وفي اطار العمل على جبه كل ما يمسّ حياة الانسان وحقه في العيش بكرامة، تعمل الدول بشكل فردي وبالتعاون بين بعضها، على تطوير مؤسساتها الخدماتية وتعزيز قدراتها الامنية والعسكرية، وتحديث انظمتها بما يتلاءم مع تطورات العصر، لتكون قادرة على مواجهة كل هذه التحديات بفعالية.

لا يمكن اغفال اهمية التعاون الدولي في رسم الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها، اذ اصبحت التحديات المعاصرة تتجاوز حدود الدول، مما يفرض تعزيز التنسيق بين الحكومات والمنظمات الاقليمية والدولية. فالازمات العالمية المشتركة، تحتاج الى مقاربات جماعية تضمن التوازن بين المصالح الوطنية والمصالح المشتركة، خصوصا وان العمل الجماعي الدولي لم يعد خيارا، بل ضرورة لتحقيق الامن والاستقرار الدوليين والتنمية المستدامة التي تصب في مصلحة كل الشعوب.

لا يمكن بلوغ الاهداف المتعددة في الاستراتيجيات المحددة الا من خلال وضع خطط تنفيذية وبرامج قصيرة ومتوسطة الأمد قابلة للتعديل وفقا للظروف التي تمر بها الدول وما تقتضيه مصالحها العليا. فالدولة التي لا تخطط لمستقبلها ومستقبل شعبها واجيالها، هي دولة غير مستقرة، وقد تلاقي مصير الكثير من الدول التي سقطت نتيجة الازمات او الصراعات الداخلية، او التدخلات الخارجية بعدما اصبحت رهينة الاحداث بدل ان تكون قد احاطت بها مسبقا وعملت على تطويقها.

في السياق اللبناني

برز في خطاب المسؤولين اللبنانيين كلام واضح حول معاني الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية. من بين تلك التوجهات الحديث عن اعداد استراتيجية وطنية شاملة، تعنى ليس فقط بالدفاع والامن، بل بالاقتصاد والتعليم والصحة والبيئة والادارة العامة، تضع الحكومة بنودها ومقوماتها وتقرّها السلطة التشريعية لتصبح اطارا رسميا ملزما. وهذا بالطبع، يتطلب توافقا سياسيا واسعا يشمل كل المكونات اللبنانية، يؤسس لإصلاحات إدارية وقضائية ومالية تعيد الثقة بالدولة ومؤسساتها. ويعمل تاليا، على انشاء "مجلس وطني للتخطيط الاستراتيجي"، تتفرع عنه مجالس متخصصة تكون تضع الخطط التنفيذية، وتتابع تطبيقها وفق معايير ثابتة وواضحة للاداء والمساءلة.

إن استعادة سيادة لبنان واستقلاله لا تقاس بالشعارات، بل بمدى الالتزام بتحديد عناوينها واطرها التنفيذية، محاسبة المقصّرين في تطبيقها، وتحويلها الى انجازات ملموسة يشعر بها المواطن في حياته اليومية.

اخيرا، يبقى امل اللبنانيين في ان يتمكن المسؤولون من نقل لبنان الى مصاف الدول الحديثة والمتطورة والمحترمة بين دول العالم، عندها فقط يشعرون بفجر جديد لاستقلال ناجز ومستدام.

"الامن العام"